

الحكم الرشيد، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة في عالم معقد

الدكتور توفيق بيج

كبير المحاضرين بجامعة مالايا، ماليزيا

مستخلص البحث

في ظل عالم معقد، وفي ظل مفاهيم جديدة؛ كالعولمة، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، أصبح من الضروري مساءلة علم الاقتصاد الحديث، وبمختلف نظرياته عن سبب نجاح النظريات التنموية في البلدان المتقدمة، وفشلها في بلدان العالم الثالث؟ إن هدف هذا البحث هو التعرف على طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من جهة، وتأثير متغيرات عالمنا اليوم على طبيعة ونوعية هذه العلاقة؟ لقد انطلقت هذه الورقة البحثية من الإطار المفاهيمي لمكونات الموضوع، لتنتقل بالتحليل إلى المؤشرات والأبعاد التي تؤثر في علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة في عالمنا اليوم، لتصل إلى بيان الإطار الأمثل، الذي يمكن من خلاله إحداث تنمية اقتصادية مستدامة في ظل حكم رشيد. لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فيما يخص عرض الإطار المفاهيمي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل المؤشرات والأبعاد، كما تم استخدام المنهج المقارن في بيان الفروق بين التجارب المختلفة. أظهرت النتائج أن الإطار المفاهيمي يحتاج إلى ضبط، وخاصة أن المفاهيم تتأثر بعوامل: البيئة، الترجمة والشمولية. كما أبانت الدراسة في شق المؤشرات والأبعاد، إلى أن تعدد مؤشرات المنظمات الدولية، وعدم تجانسها وقدرتها التأثيرية المختلفة، وصعوبة قياسها تعتبر من العوامل التضليلية في الدراسات الإحصائية، وهذا ما يعقد مسألة بناء النماذج الاسترشادية. واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الأوضاع العالمية المثلى، هي علاقة تكاملية تبادلية. فالحكومات يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة إذا ما توافرت الإرادة السياسية، وذلك باعتماد عناصر الحكم الرشيد؛ ألا وهي: المسؤولية، العدل، الشفافية والاستقلالية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الحكم الرشيد، النظريات التنموية، عناصر الحكم الرشيد.

المقدمة

لعل من نافلة القول التأكيد على أن لكل زمان أدبياته ومفاهيمه، التي تعكس في مجملها التغيرات البنيوية التي يخضع لها المجتمع. ومن ثمة لا غرابة أن تطفو مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وخاصة أن عالمنا اليوم، عالم متسارع في جميع الجوانب والمجالات. إن مفاهيم الحكم الراشد، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والعمولة من المفاهيم التي أخذت حقها من التداول والدراسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ولا يزال الاهتمام يتزايد بها، بحكم التحديات والمشاكل التي تعاني منها كثير من الدول؛ كالأداء الاقتصادي الهزيل، والفشل في تحقيق التنمية، وظهور أقطاب ومنظمة عالمية تعتبر نعمة لبعض الدول ونقمة على بعضها، مما ولد في كثير من الأحيان أزمات اقتصادية عالمية خانقة. ففي ظل هذه المستجدات والتحديات، يصبح من الضروري مساءلة الفكر التقليدي، وخاصة الليبرالي منه عن دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، وخاصة أن أدبيات هذا الفكر جعلت من السوق هو الضابط الرئيس للتنافس بين الأعوان الاقتصادية المنتجة خلال عقود من الزمن، لتتراجع مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لصالح دور الدولة كضابط للسوق، وذلك من خلال إدخال أبعاد الحكامة في المؤسسات المختلفة.

لقد خضع مصطلح التنمية في حد ذاته، وعبر التاريخ إلى مراجعات عديدة خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية، وتسعينيات القرن الماضي. لقد تطور مفهوم التنمية ليصبح مفهوما إنسانيا، بعد أن كان مفهوما يتعلق بالنمو الاقتصادي فحسب، ليصبح فيما بعد مفهوما إنسانيا مستداما. وخلال هذه المسيرة كان الحكم عاملا حيويا في عملية التحول الايجابي في بعض الدول، وعكس ذلك في دول أخرى. فأين مكنم الخلل

يا ترى بالنسبة للدول النامية؟ هل هو في غياب نظام الحكم الراشد على مستوى المؤسسات، والقطاعات والدول، أم في نظريات التنمية في حد ذاتها، أم في آليات التنمية المعتمدة لدى الدول المتخلفة؟ لقد دونت مفكرة كثير من الباحثين نماذج لدول استطاعت بفضل مبادئ الحكم الراشد، أن تتجنب الأسوأ من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. ولقد جلبت هذه التجارب الناجحة أنظار كثير من الدارسين لعلاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة في جوانبها الثلاث الأساسية؛ الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. كما بنت كثير من الدول إستراتيجية وطنية تربط بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، كما أولت دراسات وتقارير المنظمات الدولية أهمية كبرى للموضوع، وخاصة في شقه الميداني.

إن الدراسات والبحوث التي اهتمت برصد العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، اهتمت بداية برصد العوامل التي تصنع الفوارق بين الدول في مستوى الرفاه، والذي تعزوه بعض الدراسات إلى عاملي الجغرافيا والمؤسسات (Daron Acemoglu, 2003) كما أظهرت نتائج دراسات ميدانية أن للمؤسسات تأثيرا واضحا على عدم استقرار النمو، فكلما ارتقت جودة المؤسسات، كلما انخفض عدم استقرار النمو، وأكثر من هذا فإن التأثير باق ومستقر ومعتبر حتى تقييد فعل السلطات العمومية (Hali Edison, 2003). ومع مرور الزمن ظهر شعور قوي لدى الكثيرين، بأن مبادئ الحكم الراشد وحكامه المؤسسات هي، منظومة شاملة قادرة على تخفيف الصراع، وتزويد من الاندماج والتفاعل بين مختلف الأطراف، وذلك بزيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز (Hitt et al., 2003)، كما أنها تعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدراتها التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة، والحصول على التمويل المطلوب، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة، وحسن توزيع الخدمات وإدارتها، بما يؤدي إلى خلق مناخ ملائم للأعمال (Alter, 2003). وعليه يظهر

أن هناك اتفاق بين الدارسين حول الأثر الذي يحدثه الحكم الراشد على التنمية الاقتصادية المستدامة؛ ولكن الخلاف حاصل حول طبيعة هذا التأثير ومستواه واتجاهه؟

ومما سبق يمكننا أن ندرك أهمية موضوع البحث، في استكشاف العلاقة الترابطية بين الحكم الراشد وإطار المؤسسات من جهة، والتنمية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى. وهذا ما يمكننا من دراسة مؤشرات الحكامة الاقتصادية للمؤسسات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. الإطار المفاهيمي للموضوع

1.1 الحكم الراشد

الحكم الراشد، أو "الحكم الصالح"، أو "الحوكمة" أو "الحكامة"، كلها مصطلحات شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، في الميدان التنمية الاقتصادية والعلوم السياسية للتدليل على المصطلحات الانجليزية Corporate, Good Governance, Governance. ولا يمكن أن نجد تعريفا متفقا عليه نتيجة أن استعمال هذه المصطلحات هو وليد البيئة التي نشأت فيها، كما أن هناك فروق في الاستعمال لهذه المصطلحات بين أدبيات المنظمات الدولية المختلفة، فأدبيات البنك الدولي مثلا تستخدم مصطلح الحكم الراشد للتدليل على فكرة الإدارة الرشيدة بدلالة النمو الاقتصادي، عندما يتم التطرق إلى التنمية، في حين أن المفهوم على المستوى السياسي، يعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس والإدارة الحاكمة، بما يدخل في ذلك مسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات للحاكمية الراشدة (فرجاني، 2004). وهناك من يعتبر الحكم الراشد نظاما يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir, 2007)، وهناك من يعتبرها مجموعة قواعد وإجراءات تهدف لضمان السير الحسن للمنشأة وتوجيه المديرين ليكونوا أكفاء وعلى

دراية بكل القواعد القانونية والوظيفية (Auteurs,1998). كما نلاحظ أن بعض المنظمات الاقتصادية، اعتمدت تعريفات عامة للحكم الرشيد، مثل تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) و الذي يعرف الحكم الرشيد على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم" . كما أن تعريف البنك الدولي (The World Bank, 1992) لم يتعد كثيرا عن سابقه عندما اعتبر الحكم الرشيد عبارة عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام ، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". وعلى خلاف التعريفين الأخيرين جاء تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED (Freeland,2007) مركزا على الشق الاقتصادي، وعلى نوع من أنواع نظام الحكم الرشيد؛ ألا وهو نظام الحكم الرشيد الخاص، متمثلا في حوكمة المؤسسات. فاعتبر OCED الحكم الرشيد عبارة عن : "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة أسهم وغيرهم من المساهمين".

وما يمكن أن نلاحظه عن التعريفات السابقة أنها، حوت على جملة مصطلحات تمثل نتائج وليست مدخلات مثل:الوفاء بالالتزامات (كما في تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وقدرة الحكومات على إدارة الموارد (كما في تعريف البنك الدولي) تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (كما في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) (Kemp et al. (2005) and Avellaneda (2006) ، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن كثير من

المصطلحات يصعب قياسها، لأنها تعبر عن شيء معنوي يختلف حول تقديره، كما نلاحظ أن تعاريف المنظمات الدولية، وحتى لو كانت اقتصادية يغلب عليها الشق السياسي، على اعتبار أنهم ينظرون إلى الحكم الراشد كعصا سحرية تحقق التنمية المستدامة، على الرغم من أن بعض التجارب فشلت في تحقيق النمو الاقتصادي، على الرغم من تبني استراتيجية للحكم الراشد.

1.2 التنمية الاقتصادية المستدامة

برز مفهوم التنمية، ما بعد الحرب العالمية الثانية، فأطلق هذا المصطلح بداية على النمو الاقتصادي. وفي مرحلة لاحقة جرى التركيز على التنمية البشرية، ثم تطور بفعل التغيرات العالمية لتصبح تنمية بشرية مستدامة، ولتستقر في موثيق المنظمات الدولية الحديثة على مفهوم التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. وبالعودة إلى إعلان الحق في التنمية لسنة 1986 (إعلان، 1990) نجده اعتبر "التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". ومن ثم أعطى هذا الإعلان أبعاداً أخرى للتنمية أوسع من النمو الاقتصادي، ويمكن اعتبار هذا المفهوم للتنمية بالموجة الثانية لمفهوم التنمية، بحيث نجد أن البعد السياسي بدأ يبرز أكثر. ثم جاءت الموجة الثالثة لمفهوم التنمية، والتي اصطلح على تسميتها بالتنمية المستدامة. وقد ظهر أول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (The World Commission on Environment and Development (WCED, 1987) ، المعروف باسم تقرير براندتلاند (Brundtland

(Report) ، وأعطى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تفسيرات كثيرة لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر، وتدعيم كرامة الإنسان، وإعمال حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح، والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. ولا تكفي التنمية الشاملة بهذا فقط؛ بل لا تنتقص من قدرة الأجيال اللاحقة على تلبية متطلباتها.

ومن خلال ما سبق نسجل، أنه وعلى الرغم من تشابك مفهوم التنمية المستدامة في كثير من الدراسات؛ إلا أننا نلاحظ ذلك الإجماع على أنها هي الحالة المثلى المرغوب تحقيقها، وهي تمس أبعاد ثلاثة رئيسة؛ ألا وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. فالبعد الاقتصادي يتطلب وفرة رأس المال المادي، والذي يعتبر عصب العملية الاقتصادية للمؤسسات المختلفة. أما البعد الاجتماعي، فيعمل على إشراك الرأسمال البشري، سواء كان فردي أو جماعي من خلال التجمعات المختلفة، والذي يعتبر العنصر الأساس للعملية الاقتصادية. أما البعد البيئي، فيتمثل في حماية البيئة من خلال التقليل من استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، وحفظ الأرض من كل العوامل الضارة بالبيئة. وعلى الرغم أن هذه الورقة البحثية تركز على الجانب الاقتصادي للتنمية؛ إلا أننا نؤكد على أن عنصر الاستدامة للتنمية يجب أن يشغل الأبعاد الثلاثة السابقة معا.

1.3 العالم اليوم

لقد تطور العالم في مختلف جوانبه، الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الخمسين سنة الماضية. وقد برزت العولمة أو الكوكبية كظاهرة تدعو لزوال الحدود المادية والمعنوية، وقيام قوانين عالمية مشتركة تسهل حركة الناس، وانتقال السلع والخدمات على نطاق عالمي. إن أي محاولة لجمع التعريفات المختلفة لهذه

الظاهرة، هي محاولة يمكن أن نسميها عبثية، على اعتبار أن العولمة كظاهرة تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية، يصعب حصرها، وخاصة أنها ظاهرة متعددة المظاهر والمجالات. وسأكتفي هنا بتعريفين لهذه الظاهرة. يركز التعريف الأول (1998، السيد) على أنها أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مختلف المجالات؛ أما التعريف الثاني (2000، مهيوب) والذي يعتبر أن العولمة طموح للارتقاء والارتفاع بالخصوصي إلى مستوى عالمي، فالعولمة احتواء للعالم وهي على خلاف العالمية والتي تعني التفتح على كل ما هو كوني وعالمي. إن المجال الأبرز للعولمة هو المجال الاقتصادي، على اعتبار أن جل أدوات العولمة هي أدوات اقتصادية على المستوى المحلي أو العالمي؛ كالمنظمات العالمية المختلفة (GAT, IMF, WTO... الخ)

وقد تم التذكير بطبيعة العالم اليوم من خلال الإشارة لظاهرة العولمة، التي جعلت من العالم قرية صغيرة لا يمكن معها إعادة استنساخ تجاري ما سميت بالدول الوطنية. إن طبيعة العالم اليوم تفرض على من يتصدى لوضع استراتيجية للحكم الراشد على أي مستوى كان، أن يضع في الحسبان حقيقة أن الحكم الراشد، والتنمية المستدامة لا يعملان بمعزل عن عالم متغير تغلب عليه السمة الكوكبية.

2. معايير ومؤشرات الحكم الراشد.

1.2 معايير الحكم الراشد

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييرها بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، بينما يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الانفتاح السياسي. ففي دراسة قام بها معهد

البنك الدولي التابع للبنك الدولي، وبإشراف دانيال كوفمان و آخرين تم احتساب ستة (6) معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي، والاقتصادي و المؤسسي (Kaufmann, 2007) وهي:

أولاً: الصوت والمساءلة: يقيس هذا المعيار مدى قدرة موطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

ثانياً: الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية، أو عن طريق العنف، بما في ذلك الإرهاب.

ثالثاً: فعالية الحكومة: و يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

رابعاً: نوعية التنظيم: يقيس قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك... ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات.

خامساً: سيادة القانون: يقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقييد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف.

سادسا: مكافحة (ضبط، الحد من) الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح على مقدرات الدولة.

وفي دراسة أخرى بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حددت معيارين: الأول حكم القانون والمساواة وحق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات، أما الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة. وذهبت دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED لتأكيد على أربعة معايير هي: دولة القانون، وإدارة القطاع العام، والسيطرة على الفساد، وخفض النفقات العسكرية. في حين أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP ركز على تسعة معايير وهي: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، تحسين الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة و الرؤيا الإستراتيجية. (كريم، 2004). أما فيما يخص المؤشرات الاقتصادية فغالبا تستعمل المعايير الأربع التالية:

أولا: مؤشر معدل الدخل: وهو مؤشر معتبر في قياس التنمية، فمستوى الإنتاج الاقتصادي للبلد على عدد السكان يعطي نظرة حقيقة عن المستوى المعيشي للأفراد. وإذا أخذنا البلدان العربية كمثال نجد أن نصيب الفرد كان 2096 دولار في سنة 2003 ويعتبر هذا نصيب منخفض، مقارنة بـ: 7804 دولار نصيب الفرد العالمي، و4054 دولار على مستوى الدول النامية خلال نفس السنة.

ثانيا: نسبة إجمالي الاستثمار إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

ثالثاً: مؤشر رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر معدل مديونية الدول، ويساعد على تقييم قدرة الدول على التسديد، ويعطي هذا المؤشر صورة حقيقية على المستقبل المتوقع.

رابعاً: صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط، والتي تنهض بالتنمية والخدمات الجامعية، وهو يرد بنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

ومما سبق يمكننا أن نؤكد على أن تصنيف المعايير وتوزعها وحتى انتشارها لا يهم، بقدر ما تهم قدرة قياس هذا المؤشر عملياً ومدى نجاعة القياسات المستعملة.

2.2 قياس مؤشرات الحكم الراشد

نتيجة تعدد طرق اعتماد المعايير، تعددت كذلك طرق حساب مؤشرات الحكم الراشد بين المنظمات المختلفة، وتعتبر طريقة Principal Component Analysis إحدى أنجح الطرق بقياس، وهي تعتمد على تقنية قياسية لتمويل خطى المكون الرئيس للمتغيرات بالشكل الذي يسمح بإلغاء الارتباط الموجود بينها، وهي طريقة معروفة في القياس الاقتصادي، وتعتمد على تقنية المربعات الصغرى OLS، فيمكننا قياس أي علاقة خطية بين

جملة متغيرات ومؤشر الحكم الصالح لأي دولة. كما أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحكم الراشد، يسمى مؤشر النوعية المؤسساتية (IQI) Indicator of Quality Institutional (IQI) ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الست لمؤشرات الحكم، التي ذكرها كوفمان، وقيمته تتراوح ما بين 2,5-2,5 ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى، كلما دلت على جودة الحكم، ويعرض الجدول رقم (1) نتائج حساب مؤشر إجمالي لنوعية المؤسسات للدول التي احتلت المراتب الأولى في هذا المؤشر لسنة 2009

وبصفة عامة يعتمد بناء مقاييس الحكم الراشد إعطاء المؤشرات المذكورة علامات، هي معدل علامات مجالات التي يغطيها كل مؤشر. وكمثال على ذلك، نجد أن هيئة البنك العالمي وضعت 22 مؤشرا، لاختبار وتحقيق الحكم الراشد. 12 مؤشرا تخص المسألة العامة، و10 تخص جودة الإدارة. ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس، على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب عدد دول العينة التي تأخذ من مناطق مختلفة، وحسب مستويات دخل مختلفة، وبحسب معدل صلاح الحكم، وتتراوح علامة الدولة من 0-100 حسب درجة صلاح الحكم، وتغطي الأسئلة حقولا عدة، وتجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة. لقد أحصى برنامج الأمم المتحدة للجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ومؤسسية.

3. علاقة الحكم الراشد بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

إن علاقة التنمية بالحكم الراشد يمكن قراءتها من خلال عدة نظريات في الدراسات الاقتصادية التطبيقية، والتي اهتمت ببيان العلاقة الموجبة بين تحسين مؤشرات الحكم الرشيد، والأداء الاقتصادي، مثل: ناك وكيفر (Knack and Keefer, 1995) وماورو (Mauro, 1995) وبارو (Barro, 1996) وكوفمان وآخرون (Kauffman)

(et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010). ويؤكد كوفمان (Kauffman, 2005) على أن الحكم الجيد هو المفتاح... ولكن ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمساءلة والحد من الفساد، فلن يكون للإصلاحات الأخرى، سوى تأثير محدود. وبصفة عامة يظهر أثر الحكم الراشد على التنمية وبشكل ايجابي، ومع توافر المعايير السابقة في الجوانب التالية:

أولاً: مستوى الدخل: يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا على المدى الطويل، ويخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من 15% إلى 25% الشكل رقم (2)

ثانياً: التنافسية وتوزيع المداخل: فالحكم الراشد يعمل على تقليل الفساد، مما يتيح للشركات الكبرى على الاستثمار، كما يساعد أصحاب الدخل المحدودة للوصول إلى الخدمات العامة بسهولة، ودون اللجوء إلى استعمال الرشاوى. الشكل رقم (3)

وما يجب التأكيد عليه، هو أن الحكم الراشد ليس فقط شرطا أساسا للتنمية المستدامة، وإنما هو نتيجة كذلك لمراحل التنمية المستدامة، فالعلاقة بينهما هي علاقة تزاوجيه لا علاقة مقدمة ونتيجة، ولكي يؤدي الحكم الراشد إلى تنمية اقتصادية مستدامة ، يجب أن تتوفر في رأي الباحث، أربع مكونات وثلاث زوايا، وثلاثة مخرجات.

أولاً: المكونات: وهذه المكونات أساسية ، وهي (Kemp et al., 2005) (1) تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية والأمنية ، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع ، وتوفير الإرادة السياسية لكل ذلك ، (2) تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قُدماً نحو الاستدامة ، (3) توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي ، (4) تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر .

ثانياً: الزوايا: ويجب أن تعمل المكونات السابقة على ثلاثة زوايا هي: (1) الزاوية الوطنية، تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل. (2) الزاوية العالمية، أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشاركة الإنساني والقواعد القانونية. (3) الزاوية الزمنية، أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

ثالثاً: المخرجات: إن أي مخرج للحكم الراشد من أجل تنمية اقتصادية مستدامة في عالمنا اليوم، يجب أن يقاس بالتالي:

(1) قدرة الحكم الراشد على توفير رأس المال الضروري للمؤسسات الاقتصادية المختلفة، لأن رأس المال هو المحرك الأساسي لأي استثمار.

(2) قدرة الحكم الراشد على إيجاد فرص جديدة للاستثمار، وذلك من خلال إيجاد البيئة الصالحة للاستثمار.

(3) وقدرة الحكم الراشد على إيجاد إدارة قوية وموارد بشرية مميزة، وذلك بخلق الحالة التنافسية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

الخاتمة

النتائج

حاولت هذه الدراسة كشف العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في عالم معقد. وقد أظهرت النتائج أن الإطار المفاهيمي يحتاج إلى ضبط، سواء لمصطلح الحكم الراشد، أو التنمية المستدامة؛ لأنه المدخل الأساس للإحاطة بالموضوع، وخاصة أن المفاهيم تتأثر بعوامل: البيئة، الترجمة والشمولية. كما أبانت الدراسة في شق المعايير والمؤشرات أن تعدد مؤشرات المنظمات الدولية، وعدم تجانسها وقدرتها التأثيرية المختلفة، وصعوبة قياسها تعتبر من العوامل التضليلية في الدراسات الإحصائية، وهذا ما يعقد مسألة بناء النماذج الاسترشادية. كما اختتمت الدراسة بالتأكيد على أن الحكم الراشد له تأثير على التنمية الاقتصادية المستدامة في الأوضاع العالمية المثلى، من خلال زيادة معدل دخل الفرد إلى ثلاث مرات في المدى الطويل، ويخفض معدل الوفيات الرضع بحوالي الثلثين، كما يعمل على خفض معدل الأمية بحدود 10%، كما يعمل على خفض معدل النمو بنسبة 0.4 % ، ورفع معدل الاستثمار بنسبة 0,27 % . كما أن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية تبادلية. ليصل الباحث إلى طريقة عملية لتخادم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، والتي عبر عنها الباحث بعلاقة: 3-3-4 أربع مكونات، ثلاثة زوايا، وثلاثة مخرجات رئيسة. كما يجب الإشارة أنه لم يكن مجال الدراسة

الجوانب الأخرى للحكم الرشيد، بل حاولت الدراسة التعرض للجانب الاقتصادي فقط، رغم الاعتراف كما سبق ذكره أن للجانب الاجتماعي والبيئي دور لا يستهان به في تحليل العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

التوصيات:

بناء على ما سبق نوصي بما يلي :

- (1) تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في كافة المؤسسات، الحكومية والخاصة .
- (2) اعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات، الحكومية والخاصة .
- (3) إنشاء أجهزة رقابية متخصصة ، للمساءلة والمحاسبة ، ذات استقلالية مالية وإدارية ، وبصلاحيات قانونية .
- (4) دعم نظم الحوكمة الخاصة والعامة؛ حكامه الإلكترونية، الثقافية، ...إلخ.
- (5) الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية في كافة المؤسسات، الحكومية والخاصة .
- (6) خلق بيئات سليمة وجيدة للاستثمارات، وذات مناخ استثماري ملائم لعمل القطاع الخاص، ولإطلاق مبادراته في تحقيق التنمية المستدامة.
- (7) تحسين معايير المحاسبة، وتنفيذ قوانين مكافحة الرشوة وتعزيزها.

المراجع References:

باللغة العربية: Arabic Language

- انظر: فرجاني ، نادر - تعقيبه على ورقة حسن كرتيم بعنوان، مفهوم الحكم الصالح، كتاب " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية" المؤلف : جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول (ديسمبر)، 2004، ص 124 و 125
- إعلان الحق في التنمية- إصدار الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، نوفمبر 1990
- السيد ياسين، مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 288 فيفري 1998
- انظر: كتاب " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول (ديسمبر) 2004، ص 95-123.
- كرتيم، حسن. مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، تشرين الثاني (نوفمبر)، 2004، ص 40-65
- ميهوب، غالب أحمد، المستقبل العربي، العدد 56 سنة 2000

باللغات الأجنبية: Foreign Languages

- Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective*, Paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo
- Alter, Rolf (2003) Public Governance For Investment Public Governance and Territorial Development, OECD Press, Paris.
- Avellaneda, Sebastian Dellepiane (2006), **Good Governance, Institutions and Economic Development: Beyond the Conventional Wisdom**, Paper Presented at the Forum de Recerca, Departament de Ciències Politiques i Socials, Universitat Pompeu Fabra, Barcelona, 3 de Mayo.
- Barro, Robert (1996), Democracy and Growth, **Journal of Economic Growth**, Vol. 1, No. 1, pp. 1-27.

- Daron, Acemoglu (2003) Causes profondes De La Pauvreté: Une perspective Historique pour Evaluer le Rôle De Institutions Dans Le Développement, Revue **Finance Et Développement**, FMI, Jun,pp 27-30
- Freeland, C. (7 – 8 May 2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, Paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo
- Hali, Edison (2003) Qualité Des Institutions et Résultats Economique, Une lien Vraiment Etroit, Revue **Financement et Développement**, FMI, Jun, pp35-37
- Hitt, A. , Duane, Ireland R. and Hokinson, Robert E. (2003), **Strategic Management: Competitiveness and Globalization**, USA: Thomson, South-Western, 5th edition.
- Daniel Kaufmann, Avec Edouard Al-Dahdah, " La Gouvernance dans le monde: constats et implications pratiques " , Institut de la Banque Mondiale, Présentation au Colloque du Conseil National Économique et Social (CNES), Alger, 3février 2007, p11. (voir : www.CNES.dz)
- Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2010), **The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues**, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430.
http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130
- Kauffman, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido-Lobaton (1999), **Governance Matters**, The World Bank Policy Working Paper No. 2196.
- Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2004), **Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002**, The World Bank, April.
- Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo (2005), **Measuring Governance Using Cross-Country Perceptions Data**, The World Bank, August.
- Kaufmann, Daniel (2005) **10 Myths and Realities of Governance and Corruption**, World Bank, Washington, 2005, P03
- Kemp, René; Parto, Saeed and Gibson, Robert B. (2005), Governance for sustainable development: moving from theory to practice, **International Journal of Sustainable Development**, Vol. 8, No. 1/2, pp. 12-30
- Plusieurs Auteurs (1998). L'art de la Finance, **Glossaire Financial Times Limited**, Village Mondial, Paris, p. 348

الملاحق: